النظام البيئي الريادي الداعم لريادة الاعمال في المملكة العربية السعودية

Entrepreneurship ecosystem in KSA: A supportive system for entrepreneurs

عبد الرزاق لقواق[أ*] ، حمود آل عمر[ب]

(أ): أستاذ محاضر أ، جامعة محمد بوضياف– المسيلة، الجزائر، laghouag.abderrazak@msila-univ.dz

(ب): أستاذ، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، homar@kku.edu.sa

تاريخ إرسال المقال: 2020/06/14 قبول المقال للنشر: 2021/06/01

الملخص:

تطمح رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الى زيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى 35%، وهذا من اجل تخفيف حدة الاعتماد على المداخيل النفطية، وانشاء قاعدة اقتصادية متنوعة. هذا الرؤية الطموحة لا يمكن ان تتحقق الا بتوفير نظام بيئي ريادي (Entrepreneurship Ecosystem) يساهم في تسريع وتجسيد المشاريع والأفكار لدى الخواص من خلال الاستشارات والمرافقة وتطوير الاستثمار المشترك والنظم التمويلية. لتحقيق هذا الهدف، تشهد المنظومة الريادية في المملكة العربية السعودية نموا وتطورا سريعا الأول في الخمس سنوات الاخيرة لتصبح مملكة الشركات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة عن جدارة. الهدف الأساسي من هذا البحث هو عرض النظام البيئي الريادي للمملكة وتطوره وهذا من خلال عرض بعض الهيئات الداعمة والتمويلية، مثل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الشركة السعودية للاستثمار الجريء، شركة حاضنات ومسرعات الاعمال، إضافة الى عرض بعض الجوانب الداعمة مثل البيئة التكنولوجية والقيم الاجتماعية الريادية.

الكلمات المفتاحية: النظام البيئي الريادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المملكة العربية السعودية.

Abstract:

The KSA vision for 2030 aspires to increase the contribution of SMEs in GDP to 35% in order to reduce dependence on oil revenues and establish a diversified economic base. This ambitious vision can only be achieved by providing an entrepreneurship ecosystem that contributes to the acceleration and realization of projects and ideas for the private sector through consulting and accompaniment, and the development of joint investment and financing systems. To achieve this goal, the pioneering system in the KSA is witnessing rapid growth and development in the last five years to become the Kingdom of SMEs deservedly. The main objective of this research is to present the pioneering KSA entrepreneurship ecosystem and its evolution through presenting some supportive and financing organizations such as the General Authority for SMEs, the Saudi Venture Capital Company, Business Incubator and Accelerator Company as well as some supportive aspects such as technological environment and entrepreneurial social values.

Key Words: Entrepreneurial ecosystem, Small & Medium Entreprises, KSA.

*: Correspondingauthor : Abderrazak LAGHOUAG, E-mail: laghouag.abderrazak@msila-univ.dz

1. مقدمة:

تتمحور رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030 في زيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى 35%، وهذا من اجل تخفيف حدة الاعتماد على المداخيل النفطية، وانشاء قاعدة اقتصادية متنوعة. هذا الرؤية الطموحة لا يمكن ان تتحقق الا بتوفير نظام بيئي

ريادي (Entrepreneurship Ecosystem) يساهم في تسريع وتجسيد المشاريع والأفكار لدى الخواص من خلال الاستشارات والمرافقة وتطوير الاستثمار المشترك والنظم التمويلية. لتحقيق هذا الهدف، تشهد البيئة الريادية في المملكة العربية السعودية نموا وتطورا سريعا الأول في تاريخها لتصبح مملكة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة عن جدارة بعدما اقتنعت ان النظام البيئي الريادي أولوية وخصوصاً مع عدم قدرة النموذج الاقتصادي المبني على المحروقات في خلق قيمة مضافة كافية وأكبر مقارنة مع الشركات المبنية على التكنولوجيا.يتطلب تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة عدة موارد مادية، مالية ومعلوماتية استشارتيه، مثل رأس المال الجريء، وشركات الاستثمار، وحاضنات ومسرّعات الأعمال، حتى تستطيع هذه الاخيرة ان تثبت أسسها وقواعدها في السوق، وتؤتي اثارها المتعددة الابعاد المرجوه. في هذا الإطار وجهت المملكة العربية السعودية من خلال انشاء عدة مراكز وشركات لتسهيل تجسيد أفكار الرياديين، وكان أبرزها انشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، وكذلك افتتاح شركة حاضنات ومسرعات الاعمال، والشركة السعودية للاستثمار الجرئ، اضافة الى العديد من المراكز الداعمة سيتم التطرق اليها بنوع من التفصيل في صلب البحث.

1.1. إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية:

انطلاقا من هذه الجهود والحقائق، فانه يمكن صياغة التساؤل الرئيسي كما يلي :

ما مدى التطورات التي حققتها المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بمكونات النظام البيئي الريادي وتناسقه حتى تكون بيئة ريادية جاذبة بامتياز؟

هذا التساؤل الرئيسي يقودنا الى طرح عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- هل تتكون البيئة الريادية في المملكة العربية السعودية من أنظمة تغطي كل احتياجات النظام البيئي الريادي؟
- ما مدى فعالية أنظمة الدعم والمرافقة والتمويل والاستثمار في المملكة العربية السعودية؟
- ما هو واقع البيئة التكنولوجية والثقافية الداعمة للبيئة الريادية في المملكة العربية السعودية؟
- ما هو واقع التقييم العام النظام البيئي الريادي في المملكة العربية السعودية مقارنة مع الدول المماثلة؟

2.1. الفرضية الأساسية والفرضيات الفرعية:

للإجابة على الأسئلة، تمت صياغة الفرضيات التالية كإجابة أولية للأسئلة السابقة :

- تتوفر المملكة العربية السعودية على نظام بيئي متكامل يلبي كل احتياجات الرياديين.
- تمتلك المملكة العربية السعودية أنظمة استشارية وتمويلية فعالة من حاضنات ومسرعات وصناديق راس مال الجريء
- تتميز المملكة العربية السعودية بمعدل جيد من حيث الجاهزية للأعمال الالكترونية والثقافية الداعمة للبيئة؟
- تقدم المملكة العربية السعودية أحد أكثر الأنظمة البيئية الريادية جاذبية.

3.1. منهج الدراسة:

بالنسبة للمنهج المطبق في هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي باعتباره يتفق تماما مع الغرض من هذه الدراسة، بحيث تم جمع المعلومات والبيانات حول تفاصيل النظام البيئي الريادي حتى نستطيع الإجابة على تساؤلات البحث. هذا المنهج يسمح بوصف المشكلة المدروسة من خلال احصائيات تم جمعها من خلال دراسة مسحية كما يسمح بمتابعة تطورها وتحليل اسبابها.

4.1. اهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذا البحث من أهمية موضوع النظام البيئي الريادي كونه موضوع مهم جدا للباحثين في هذا المجال وكذا الحكومات وأصحاب المصالح عموما، بحيث يعتبر المصدر الأساسي الذي يسمح بالتنوع الاقتصادي وخلق القيمة المضافة والاستدامة. أهمية البحث تكمن أولا، في تقديم إطار توضيحي للنظام البيئي الريادي المتعدد الابعاد الذي يساعد أصحاب المصالح والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة على تحقيق الاثار الاقتصادية المباشرة، غير المباشرة والمستحدثة، والاثار البيئية والاجتماعية لهذه الشركات، وأخيرا تقييم المنظومة الريادية المثالية في المملكة.

5.1. أهدافالدراسة:

- التعرف على مكونات النظام البيئي الريادي في المملكة العربية السعودية ومدى تناسقه.
- عرض الأنظمة الاستشارية والتمويلية ومدى مساهمتها في تسريع تجسيد الأفكار الريادية.
- إبراز واقع النظام البيئي الريادي في السعودية من خلال عرض تقييمات الخبراء لعدة محاور مكونة للنظام الريادي.

6.1. الدراسات السابقة:

- دراسة رحمة الله خان (2016)، بعنوان "Entrepreneurship ecosystem evolution strategy of Saudi Arabia": هذه الدراسة تناولت فكرة انه في معظم الأوقات عندما تطرح شركة ناشئة فكرة ابداعية، فإن القليل فقط يتخطى هذه الفكرة للمرحلة الموالية، لأنهم يفتقرون إلى المعلومات حول الفاعلين في النظام البيئي الريادي الذييساعد هذه الشركات الناشئة على تجسيد افكارهم. هذا البحث قدم دراسة أساسية مستعرضة للمملكة العربية السعودية باستخدام مصادر أولية وثانوية لاكتشاف المبادرات وفهم نمو ريادة الأعمال، ثم رسم خريطة للنظام البيئي الوطني لريادة الأعمال. تم إجراء عدد من المقابلات من المديرين التنفيذيين والمديرين العامين وغيرهم لمعرفة دور المنظمات المختلفة في نمو ريادة الأعمال. وقد تم تحديد أن النظام البيئي يتوسع بسرعة. كما تظهر الورقة أن حكومة المملكة العربية السعودية اتخذت موقفا استباقيا في تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال ومشهد بدء التشغيل وتسلط الضوء على التحول في استراتيجية النظام البيئي.
- دراسة امام سالم (2014)، بعنوان " The role of BI in the economic developpment of Saudi arabia"، والتي تناولت دور حاضنات الاعمال في تطوير الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، الهدف من هذه الورقة هو تعزيز فهم كيفية عمل حاضنات الأعمال وتأثيرها على التنمية الوطنية ونمو امة نامية. أولاً، تستعرض الورقة الأدبيات حول العلاقة بين حاضنات الأعمال والتنمية الاقتصادية. ثم تقدم الورقة تحليلاً لخصائص وأهداف حاضنات الأعمال في المملكة العربية السعودية. كما تبحث الورقة المساهمة الكبيرة لحاضنات الأعمال في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في المملكة العربية السعودية. تشير الورقة إلى أهمية إدخال استراتيجيات وبرامج حاضنات الأعمال ودور هذه التحركات المهمة في ضمان خلق القيمة المستدامة وبناء الثروة.

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2.عرض عام للبيئة الداعمة لريادة الاعمال في المملكة العربية السعودية:

على الرغم من ان هناك اهتمام متزايد بالنظم البيئية كنهج لفهم سياق ريادة الأعمال على المستوى الكلي للمجتمع التنظيمي، وبالرغم من تزايد شعبيته، إلا أن مفهوم النظام البيئي لريادة الأعمال لا يزال يتم تعريفه وقياسه بشكل فضفاض.فحسب الباحثين

(Stam & Van, 2019)، فانه من الضروري فهم هذا المفهوم، من خلال استخدام المقاربة النظامية، لمعرفة مكوناته وكيفية تفاعل هذه المكونات، وطرق قياسها من اجل تقييم جودة أي نظام بيئي ريادي ومعرفة كيفية تطوره. حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (2014) فان أي نظام بيئي ريادي مثالي لا يقوم الا من خلال بناء وإرساء مجموعة من الاعمدة الرئيسية التي لابد ان تحظى بعناية خاصة من أصحاب القرار.هذه الاعمدة يمكن حصرها في ثمانية (08) محاور كما يوضحه الشكل 01. المحور الاول يعبر عن الظروف الاقتصادية وهيكلة السوق وسهولة الدخول والخروج من الأسواق، وهذا ضروري جدا لتحفيز الافراد لبداية المشاريع، اما المحور الثاني فيتناول وفرة الموارد البشرية المهارية ذات الكفاءة التي ستتولى إدارة وقيادة عمليات المشاريع الريادية. المحور الثالث يتناول نقطة مهمة والتي تشكل عادة عقبة في وجه حاملي الأفكار وهو الدعم والتمويل. في نفس السياق، جاء المحور الرابع، والذي يمثل كل أنواع انظمة المرافقة والاستشارات والتوجيه التي يحتاجها رواد الاعمال لتخطي التحديات وانجاح مشاريعهم. المحور الخامس يعبر عن مختلف السياسات الحكومية والتشريعية المتعلقة بتسهيل بيئة الاعمال وعدم تقلبها وتميزها بالثبات من حيث مبدأ الدعم. المحور السادس يتناول موضوع مهم جدا، وهو التدريب الريادي وادراج المقررات والبرامج التعليمية الريادية في المراحل ما قبل الجامعة، مما يساهم في تعزيز توجه الافراد نحو الفكر الريادي في سن مبكرة. المحور السادس بالتأكيد سيكون له تأثير كبير على المحور السابع والثامن بحيث يصل الافراد الى الجامعة بكم هائل من المهارات الريادية مما يسهل صقل أفكارهم وضبطها وبداية رسم مسارها في الجامعة من خلال البرامج الريادية الجامعية، وحاضنات الاعمال الجامعية ومراكز الموهبة والابداع وأنظمة حماية الأفكار وبراءات الاختراع. المحور الثامن يتمثل في دعم الثقافة الريادية في المجتمع من خلال عدة أدوات كالإعلام الريادي ونشر قصص الناجحين والحصص التوعية لمراحل بدأ المشاريع، كذلك لابد من نشر ثقافة عدم الخوف من الفشل ومواجهة المخاطر، فوائد العمل الذاتي والقيمة والاحترام الذي يتميز به رواد الاعمال.

الشكل 01: المكونات الأساسية للنظام البيئي الريادي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2014.

بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فقد خطت خطوات مهمة وكبيرة جدا في كل المحاور الثمانية السابقة، والتي يمكن تبويبها في أربعة أبواب رئيسية: باب تطوير الموارد البشرية وتمكينها وتعليمها، باب التسهيلات المالية من خلال المستثمرين او الإقراض، باب المرافقة الاستشارية والدعم والمرافقة لتجسيد المشاريع، وأخيرا باب الظروف التنظيمية والتي تتكون من البنى التحتية، والبيئة السياسية

والتشريعية. في الاسطر القادمة، سيتم تناول بعض الهيئات التي تعتبر لبنات أساسية في النظام البيئي الريادي في المملكة والتي تقدم دعم متنوع وقوي في عدة محاور من المحاور الثمانية السابقة الذكر.

2.2.الهيئة العامة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة 'منشآت":

حسب الموقع الرسمي لهيئة منشآت (https://www.monshaat.gov.sa/)، فان الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بدأت نشاطها الفعلي عام 2016، وتتلخص أهدافها بتنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة ودعمه وتنميته ورعايته وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، لرفع إنتاجية هذه المنشآت وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% بحلول عام 2030م.تعمل هذه الهيئة على إعداد وتنفيذ ودعم برامج ومشاريع لنشر ثقافة وفكر العمل الحر وروح ريادة الأعمال والمبادرة والابتكار (المحور الثامن)، وتنويع مصادر الدعم المالي للمنشآت، وتحفيز مبادرات قطاع رأس المال الجريء (المحور الثالث) ، إلى جانب وضع السياسات والمعايير لتمويل المشاريع التي تصنف على أنها مشاريع صغيرة ومتوسطة، وتقديم الدعم الإداري والفني للمنشآت ومساندتها في تنمية قدراتها الإدارية والفنية والمالية والتسويقية والموارد البشرية وغيرها (المحور الرابع والخامس) .كما تعمل على دعم إنشاء شركات متخصصة في التمويل، وتفعيل دور البنوك وصناديق الإقراض وتحفيزها لأداء دور أكبر وفعال في التمويل والاستثمار في المنشآت (المحور الثالث)، وإنشاء ودعم البرامج اللازمة لتنمية المنشآت، إضافة إلى إنشاء مراكز خدمة شاملة للمنشآت لإصدار جميع المتطلبات النظامية لها ونحوها من خلال المشاركة الفعلية والإلكترونية للجهات العامة والخاصة ذات العلاقة.

وتحرص "منشآت" على إزالة المعوقات الإدارية والتنظيمية والفنية والإجرائية والمعلوماتية والتسويقية التي تواجه المنشآت بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وإيجاد حاضنات للتقنية وحاضنات للأعمال وتنظيمها، إضافة إلى وضع برامج ومبادرات لإيجاد فرص استثمارية للمنشآت والتعريف بها، والعمل على نقل التقنية ذات الصلة وتوطينها لتطوير أداء هذه المنشآت وإنتاجيتها، ويشمل ذلك سلاسل الإمداد. الشكل 02 يوضح الخدمات التي تقدمها هيئة "منشآت" كما يلي:

الشكل 02: الخدمات المقدمة من طرف هيئة "منشآت"

المصدر: موقع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

3.2.حاضنات ومسرعات الاعمال، ومساحات العمل المشتركة.

بالنسبةلهيئات احتضان ومرافقة الأفكار الريادية في المملكة العربية، فقد زادت خلال العشرية الأخيرة وتطورت من عدة نواحي، سواء من حيث الخدمات المقدمة او من حيث عدد الأفكار المحتضنة وقيمتها. يمكن ذكر على سبيل المثال مجموعة من حاضنات الاعمال

مثل: شركة حاضنات ومسرعات الاعمال (Biac)، حاضنة أفكار (Afkar.me)، حاضنة وادي مكة، او برنامج بادر للحاضنات التقنية (Badir)، وحتى الحاضنات الجامعية مثل حاضنة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، حاضنة جامعة الملك سعود، الخ. فيما يخص المسرعات فنجد مثلا مسرعة قطوف (Qotuf)، مسرعة كوست (Kaust)، مسرعة (Flat 6 Labs Djeddah)، مسرعة واعد (Wa'ed)، بالنسبة لمساحات العمل المشتركة نجد مثلا (SERVCORP)، (Upscale)، (67/22 Coworking space)، (SHEWORKS)، الخ. فيما يلي، سنركز على عرض البعض فقط من الحاضنات والمسرعات ومساحات العمل المشتركة، فمثلا: مسرعة "واعد" تمثل مركز أرامكو السعودية لريادة الاعمال التي تم انشائه عام 2011لدعم رواد الاعمال في تأسيس او توسع منشئاتهم من خلال برامج مالية متنوعة جنبا الى جنب مع التوجيهات والأدوات الضرورية لتطوير رواد الاعمال وشركاتهم (https://waed.net/ar/home.html). كذلك، حسب الموقع الرسمي لبرنامج بادر (https://www.badir.com.sa/) يعتبر برنامج «بادر» لحاضنات ومسرعات التقنية أحد أهم البيئات الإبداعية لدعم تأسيس ونمو المشروعات الريادية والناشئة، والذي تم تأسيسه في عام 2007بهدف دعم فرص مشاريع الأعمال المرتكزة على التقنية. ويسعى برنامج «بادر» إلى دعم وتطوير صناعة الحاضنات التقنية في المملكة، فضلاً عن الترويج لمفهوم ريادة الأعمال التقنية، وتحويل المشاريع التقنية إلى فرص تجارية ناجحة. وقد أطلق البرنامج منذ إنشائه حتى اليوم عدة حاضنات أعمال؛ إذ بلغ عددها ثماني حاضنات في سبع مدن على مستوى المملكة، والتي تسعى بدورها إلى مساندة روّاد ورائدات الأعمال السعوديين، وإرساء بيئة خصبة لنشوء مشاريع تقنية ناشئة، بالاعتماد على مبدأ الحد من المخاطر، وبناء شركات قابلة للنجاح والاستمرار.وحتى الآن، قدَّم «بادر» خدماته لما يزيد على 280 شركة ناشئة منذ إطلاقه؛ حيث ساهم في مساعدة تلك الشركات التي كانت تواجه صعوبات في الحصول على الاستثمارات اللازمة، وفي الوصول إلى قاعدة واسعة من العملاء، وفي الاستفادة من الدعم الذي تقدمه الحكومة، كما عمل «بادر» على تطوير سياسة احتضان وطنية؛ وذلك من خلال إطلاق برامج ريادة جامعية.واليوم، يركز برنامج «بادر» على توسيع نطاق مراكز الابتكار والريادة في جميع أنحاء المملكة بُغْيَة تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسة المتمثلة في تأسيس 600 شركة ناشئة، وخلق 3,600 فرصة عمل بحلول عام 2020م.

في نفس السياق، نجد من بين أكثر الحاضنات أهمية شركةحاضنات ومسرعات الأعمالBIACالتي تأسست عام 2016 كشركة حكومية تابعة للشركة السعودية للتنمية والاستثمار التقني "تقنية"، بهدف إنشاء وتشغيل وإدارة حاضنات ومسرعات الأعمال وتطوير منصات دعم ريادة الأعمال وبرامج الابتكار ونقل التقنية، إلى جانب توفير خدمات إدارة المشاريع والإستشارات المتخصصة، وخدمات التدريب لتعزيز قدرات الموارد البشرية .وتعدّ شركة BIAC اليوم إحدى الشركات الحكومية الرائدة في تعزيز نمو وتطوير بيئة الإبتكار وريادة الأعمال ودعم الشركات الناشئة إنسجاماً مع رؤية المملكة 2030، وذلك من خلال إنشائها وإدراتها لحاضنات تقنية المعلومات والاتصالات، وتقديمها العديد من الخدمات الاستشارية للشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديداً في القطاع الصناعي بدءً من مرحلة التأسيس وحتى النمو، إلى جانب توفيرها الدعم والمشورة في مجال تمويل الشركات التقنية الناشئة، وتنظيمها للأنشطة والفعاليات المتخصصة في خلق الوعي ونشر ثقافة الإبتكار وريادة الأعمال/http://www.biac.com.sa()).

4.2. الهيئات التمويلية: بين الشراكات والاقراض.

على غرار هيئات المرافقة والاستشارة الكثيرة، نجد كذلك ان هيئات الدعم المالي والتمويل كثيرة جدا ومتنوعة، فإضافة الى البنوك التجارية التي تقدم قروض بعد دراسة جدوى الأفكار ومردوديتها المستقبلية، نجد الشراكات والاستثمار المتنوع. شهدت المملكة في

هذا المجال تطور رهيب وظهور العديد من الصناديق التي تنظم عملية الاستثمار كصناديق الاستثمار الجريء مثل صندوق (Raed)، صندوق (STV)، صندوق (Aramco Energy Ventures)، إضافة الى العشرات من الصناديق، ولعل اهم هذه الصناديق التي أعطت دفعة قوية في مجال التمويل نجد الشركة السعودية للاستثمار الجريء (SVC) وهي حسب الموقع الرسمي للهيئة (https://svc.com.sa/) شركة سعودية حكومية تأسست عام 2018م لتنفيذ مبادرة الاستثمار الجريء التي أطلقتها "منشآت"لتحفيز القطاع الخاص، وتهدف الى تحفيز صناديق الاستثمار الجريء والمستثمرين الملائكيين (Angel Investors) على الاستثمار في الشركات الناشئة. الشركة السعودية للاستثمار الجريء تقدم نوعين من الاستثمار: (1) الاستثمار في صناديق الاستثمار الجريء يهدف إلى تحفيز وتأسيس صناديق للاستثمار الجريء كما تستثمر في الشركات الناشئة في مراحل نموها المختلفة. (2) الاستثمار بالمشاركة مع المستثمرين الملائكيين وصناديق الاستثمار الجريء وشركات الاستثمار في الشركات الناشئة خلال مراحل نموها المختلفة.بالنسبة للنتائج المحققة جراء انشاء هيئات الدعم، فحسب تقرير (MAGNiTT2019)للمشاريع الناشئة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فان المملكة العربية السعودية ارتقت في الكثير من المؤشرات، فمن حيث عدد صفقات الاستثمار الجريء، شهدت المملكة أسرع معدل نمو سنوي، كما انها تستحوذ على أكبر عدد من المستثمرين في الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بالنسبة للصفقات في المنطقة، فقد زادت حصة المملكة العربية السعودية من إجمالي عدد الصفقات بنسبة 4%. حسب تقرير (MAGNiTT2020) حول الاستثمار الجريء في المملكة العربية السعودية لعام 2019، فكما يوضحه الشكل 03، فقد شهدت إطلاق 71 استثماراً جديدا في مشاريع ناشئة بإجمالي تمويل بلغ 67 مليون دولار. هذا التطور راجع الى اهتمام الحكومة بالابتكار والريادة خدمة لرؤية 2030 مما جعل المبادرات الجديدة تتزايد بين 2018 و2019. من خلال هذه المبادرات، ارتفع إجمالي قيمة التمويل في المملكة العربية السعودية بنسبة 35% وزادت عدد الصفقات بنسبة 92% في عام 2019 مقارنة بعام 2018، وهو ما يوحي بتحسن جيد في النظام البيئي الريادي السعودي.

الشكل03: تطور عدد الصفقات والتمويل في المملكة العربية السعودية

المصدر: تقرير MAGNiTT2020حول الاستثمار الجريء في المملكة العربية السعودية لعام 2019

5.2.البيئة التكنولوجية والقيم والثقافة الريادية في المملكة العربية السعودية

في هذه النقطة سيتم التعريج الى محورين مهمين لتنشيط المشاريع الصغيرة، الا وهي البيئة التنظيمية لبيئة العمل واهمها المقومات التكنولوجية، والثقافة الريادية. بالنسبة للبيئة التكنولوجية، حسب (رحال، فرص كبيرة للشركات الناشئة في السعودية، جوان

2017، https://www.wamda.com)، فان المملكة الأكثر كثافة في المنطقة، بأكثر من 75 % من الشباب، يتمتعون بمتوسط دخل عالي، مع المرتبة الثالثة عالمياً من حيث انتشار استخدام الهواتف الذكية كما ان ثلثا المتسوّقين يستخدمون هواتفهم للشراء والتسديد عبر الإنترنت. هذه الأخيرة يؤكدها تقريرحسب تقرير الاتصالات وتقنية المعلومات، التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية لسنة 2017، ان نسبة جاهزية المملكة للتجارة الالكترونية بلغت 69%، وكذلك دراسة توجه قطاعات الأعمال نحوالتجارة الإلكترونيةفي المملكة العربية السعودية لسنة 2019، بحيث يبين التقرير ان هناك نمو وتطور كبير في سوق التجارة الإلكترونية بالمملكة، ففي عام 2016 تجاوز حجم المعاملات الإلكترونية بين المستهلكين والشركات (29,7) مليار ريال،وذلكيجعلالمملكةأحدأكبرأسواقالتجارةالإلكترونيةفيمنطقةالشرقالأوسط وشمال أفريقيا. وهذا بسبب زيادة استعمال الانترنت التي وصلت نسبة 82,12% في سنة 2017. كذلك، تسعى الجهات الحكومية المعنية بتطوير التجارة الإلكترونية إلى تعزيز مركز المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لمعاملات (B to B)من (63) إلى (35)، ومن (34) إلى (25) في المعاملات التجارية الإلكترونية (B to C) التجارة الإلكترونية وذلك بنهاية عام 2020 م. كذلك، حسب مؤشر الأمم المتحدة "لتطور الحكومة الإلكترونية "، فقد تقدمت المملكة العربية السعودية 9 مراكز عالمية وهذا نتيجة العناية الفائقة التي توليها قيادة البلاد للمحور التكنولوجي. هذا التقدم كان نتيجة تحقيق المملكة تقدما بأربعين مركزا للأعلى فيما يخص "البنى التحتية الرقمية"، لتكون مع الثلاثين الأولى في العالم، وفي المرتبة الثامنة (08) على مستوى (G20).

بالنسبة للبيئة الثقافية الريادية، فحسب تقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال 2018/2019 حول الوضع الريادي في المملكة العربية السعودية، وجد وعي عالي جدا ورغبة كبيرة في بداية المشاريع لدى الفئات القادرة على بدأ مشروع ريادي كما في الشكل 04. هذا الوعي تساهم فيه كل الأطراف الفاعلة، خاصة الجامعات باعتبارها في مراحل حساسة لدى الشباب (Nadia & Huda, 2016)

الشكل04: درجة وعي المجتمع السعودي بأهمية ريادة الاعمال.

المصدر: تقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال 2018/2019 حول الوضع الريادي في المملكة العربية السعودية

6.2.التقييم العام للنظام البيئي الريادي في المملكة العربية السعودية لسنة 2020:

حسب احصائيات شركة حاضنات ومسرعات الأعمال التي انشات في 2016 فان سوق الشركات الناشئة يشهد نموا سنويا بنسبة 80 بالمئة. هذا التطور يدخل ضمن اهداف الحكومة السعودية لزيادة المساهمة الحالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي

الإجمالي من 20 بالمئة إلى 35 بالمئة عام 2030، التي تعد مدرجة كأولوية قصوى للازدهار .من خلال رؤية 2030، اصبحت الحكومة في المملكة العربية السعودية تولي انتباها واهتماما خاصا بالمستثمرين الخواص من خلال الشركات الناشئة، مع العمل على زيادة ورؤوس الأموال الجريئة (المخاطر)، إضافة الى تسهيل الجوانب الإدارية والقانونية مثل تسريع إصدار الرخص لهذا النوع من الشركات.بالنسبة للتقييم العام للبيئة الريادية في المملكة العربية السعودية، فحسب تقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال لسنة 2020/2019، والذي قام بتقييم وترتيب 54 دولة من حيث النظام البيئي الذي يساهم في خلق وتطوير المؤسسات الناشئة بناء على تقييم 12 محور كما يبينه الشكل 05.من الشكل السابق، يبين ان المملكة العربية السعودية تتميز ببيئة ملائمة، كما ان نسبة الملائمة أكثر من متوسط الدول محل الدراسة (54 دولة)، بحيث حققت مستوى اعلى من المتوسط في ثمانية محاور كما يلي: (1) التمويل الريادي، (2) السياسات الحكومية: الدعم والملائمة، (3) السياسات الحكومية: الضرائب والبيروقراطية، (4) البرامج الريادية الحكومية، (7) البحث والتطوير، (9) ديناميكية السوق الداخلي، (10) أعباء السوق الداخلي وقوانين الدخول، (12) المعايير الثقافية والاجتماعية. في حين انها تأخرت قليلا في الأربع محاور الباقية المكونة للنظام البيئي كما يلي: (5) التعليم الريادي في الثانوي، (6) التعليم الريادي في الجامعات، (8) الهياكل التجارية والتشريعية، (11) الهياكل المادية.

الشكل 05:التقييم العام للبيئة الريادية في المملكة العربية السعودية لعام 2020.

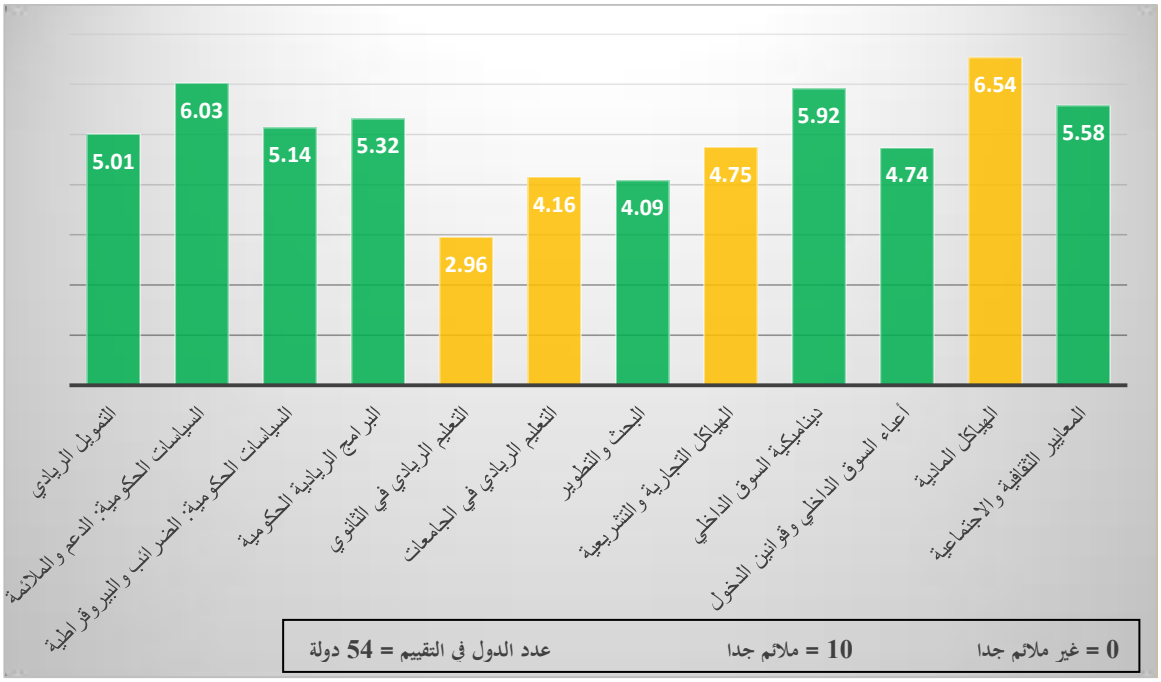

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على تقرير المراقب العالمي لريادة الأعمال 2018/2019 حول الوضع الريادي في المملكة

3. الخاتمة:

كخلاصة لهذا البحث، نستطيع القول ان التسلسل المنطقي والهيكلي لهذه الدراسة استطاع ان يقدم إجابة التساؤلات الفرعية الاربعة، وكذلك اثبات الفرضيات المرتبطة بهم من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليل، وهذا كما يلي: تمت الإجابة على التساؤل الأول وبالتالي اثبات الفرضية الأولى المبنية على ان المملكة العربية السعودية تتوفرعلى نظام بيئي متكامل يلبي كل احتياجات الرياديين . وهذا من خلال عرض ثمانية محاور أساسية التي تشكل النظام البيئي السعودي، مع ذكر امثلة لكل محور خلال عرض

البحث. ثانيا، تمت الإجابة على التساؤل الثاني من خلال اثبات الفرضية الثانية التي تنص على ان المملكة العربية السعوديةتمتلك أنظمة استشارية وتمويلية فعالة من حاضنات ومسرعات وصناديق راس مال الجريء، وهذا من خلال عرض عدد من المسرعات والحاضنات ومساحات العمل المشتركة، إضافة الى عرض امثلة من صناديق الاستثمار الجريء وخاصة الشركة السعودية للاستثمار الجريء، مع ذكر فعالية هذه الهيئات ومساهمتها في الريادة المتسارعة لعدد المشاريع والقيمة التمويلية الى غاية 2019. ثالثا، تمت الإجابة على التساؤل الثالث من خلال اثبات الفرضية الثالثة التي تنص على ان المملكة العربية السعودية تتميز بمعدل جيد من حيث الجاهزية للأعمال الالكترونية والثقافية الداعمة للبيئة، وهذا من خلال عرض الاخصائيات والقفزات التي حققتها المملكة المتعلقة بالتجارة الالكترونية، وترتيبها الدولي ودرجة التطور في البنى التحتية. كذلك، تم عرض البيئة الثقافية الريادية للمجتمع السعودي، وكيف ساهمت في تطور ريادة الاعمال. رابعا، تمت الإجابة على التساؤل الرابع من خلال اثبات الفرضية الرابعة التي تنص على ان المملكة العربية السعوديةتقدم أحد أكثر الأنظمة البيئية الريادية جاذبية. وهذا من خلال عرض مجموعة من الاحصائيات التي قدمت تقييم الخبراء للبيئة الريادية، واتضح ان المملكة تتميز بمستوى فوق المتوسط مقارنة بمتوسط الدول محل الدراسة، الا في بعض المحاور التي لازالت تعمل عليها. يمكن القول ان تجربة المملكة العربية السعودية في تهيئة المنظومة الريادية في ظرف وجيز جدا، بحيث تعتبر مثالا ونموذج يحتذى به، خاصة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وخاصة الدول التي لديها نفس الامتيازات الطاقوية والمادية للمملكة يمكن ان تستفيد كثيرا من هذه التجربة. هذه القفزة النوعية يمكن ان تفتح المجال للباحثين والمهتمين بالتوسع في الدراسة وتطويرها للاستفادة منها وتحديد المكنات المساعدة وطريقة تفاعلها مع بعض لإرساء النظام البيئي الريادي.

قائمة المراجع:

♦ التقارير الرسمية باللغة العربية:

1. تقرير الاتصالات وتقنية المعلومات، (2017)، التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية. للتحميل من الرابط التالي:
https://www.citc.gov.sa/ar/reportsandstudies/Reports/Documents/CITC_ECOMMERCE_2017_ARABIC.PDF
2. تقرير الاستثمار الجريء في المملكة العربية السعودية لعام 2019. للاطلاع على الرابط:
https://magnitt.com/research/50684/2019-saudi-arabia-venture-capital-snapshot-ar#1
3. تقرير غرفة جدة حول " دراسة توجه قطاعات الاعمال نحو التجارة الالكترونية في المملكة العربية السعودية". للتحميل من الرابط التالي:
https://www.jcci.org.sa/Arabic/about/DocLib/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%87%20%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%20%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9.pdf

♦ التقارير الرسمية باللغة الاجنبية:

4. G E M R e p o r t 2 0 1 8 , Kingdom Of Saudi Arabia Report 2018/2019 (https://www.gemconsortium.org/report)
5. Global Entrepreneurship Monitor 2019/2020 Global Report, (2020), the Global Entrepreneurship Research Association, London Business School, Regents Park, London NW1 4SA, UK. (https://www.gemconsortium.org/report)

6. Report of World Economic Forum, 2014, about « Entrepreneurial EcosystemsAround the Globe andEarly-Stage CompanyGrowth Dynamics – theEntrepreneur's Perspective. To download from: https://reports.weforum.org/entrepreneurial-ecosystems-around-the-globe-and-early-stage-company-growth-dynamics/?doing_wp_cron=1594988795.3638479709625244140625

♦ **المراجع الاجنبية:**

7. Khan, M. R. (2016). Entrepreneurship ecosystem evolution strategy of Saudi Arabia. International Entrepreneurship Review, 2(2), 67-92.
8. Salem, M. I. (2014). The role of business incubators in the economic development of Saudi Arabia. International Business & Economics Research Journal (IBER), 13(4), 853-860.
9. Stam, E., & van de Ven, A. (2019). Entrepreneurial ecosystem elements. Small Business Economics, 1-24.
10. Yusuf, N., & Atassi, H. M. (2016). Promoting a culture of innovation & entrepreneurship in Saudi Arabia: Role of the Universities. International Journal of Higher Education Management, 2(2).

♦ **المواقع الالكترونية:**

11. رحال مايا، جوان 2017، فرص كبيرة للشركات الناشئة في السعودية،
https://www.wamda.com/ar/2017/06/%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86% D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF% D9% 8A%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1
12. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (https://www.monshaat.gov.sa/ar)
13. شركة حاضنات ومسرعات الاعمال (http://www.biac.com.sa/)
14. الشركة السعودية للاستثمار الجريء (https://svc.com.sa/)
15. برنامج "بادر لحاضنات ومسرعات الاعمال التقنية (https://www.badir.com.sa/)